

## تأثير الاتصال السياسي في الاستفتاء على دستور دولة الوحدة اليمنية: دراسة تحليلية في الفترة من 1990م إلى 1993م

علي مطهر العثري

عضو هيئتي التدريس بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية وكلية الإعلام بجامعة صنعاء، اليمن  
log\_411@hotmail.com

### ملخص

تهدف الدراسة إلى معرفة التأثير المباشر للاتصال السياسي على القوى السياسية اليمنية في عملية الاستفتاء الشعبي العام على دستور الوحدة اليمنية، وبيان قدرة كل فريق على إقناع جمهور المستفتين بصواب رؤيته، ودراسة انعكاسات نتائج الاستفتاء على الوحدة اليمنية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في دراسة تأثير الاتصال السياسي في عملية الاستفتاء، كذا المنهج المقارن الذي يعنى بمقارنة موضوعات الدراسة، بالإضافة إلى المنهج التاريخي، كما اعتمد منهج تحليل المضمون الإحصائي في تحليل محتوى الدراسة التي تعتمد على نتائج عملية الاستفتاء التي تمت في يومي 15 و16 سنة 1991م والوثائق السياسية المتعلقة بعملية الاستفتاء وتأثير الاتصال السياسي، واستخلصت الدراسة جملة من النتائج أبرزها إن القوى السياسية التي تفوقت في أدائها للاتصال السياسي في عملية الاستفتاء قد برهنت على قدسية الولاء لله ثم لتراب الدولة اليمنية الواحدة والموحدة، كما طرحت الدراسة عدداً من التوصيات منها: على القوى السياسية التي عارضت الاستفتاء أن تصحح أخطاءها وأن تجعل الولاء لله ثم لقدسية التراب اليمني همها الأكبر في كل مراحل العمل السياسي.

كلمات مفتاحية: استفتاء، اليمن 1991م، اتصال سياسي، تأثير، جامعة صنعاء.

## The Impact of Political Communication on the Referendum for the Constitution of the Unified Yemeni State: An Analytical Study (1990–1993)

Ali Mutahar AL-othrubi

Associate professor of political science, Sana'a university, Yemen  
log\_411@hotmail.com

### Abstract

This study aimed to determine the direct impact of political communication on Yemeni political entities during the public referendum on the Constitution of Yemeni Unity. It evaluated the ability of various political factions to persuade the voting public of their respective visions and examined the implications of the referendum results for the stability of Yemeni unity. The study adopted a descriptive approach to monitor communication influences and a comparative approach to analyze the competing narratives. Furthermore, a historical method and statistical content analysis were utilized to evaluate the referendum data from May 15–16, 1991, and related political documents. The study highlighted several findings such as political entities that demonstrated superior performance in political communication during the referendum successfully reinforced the sanctity of national loyalty and the integrity of the unified Yemeni state. Moreover, the referendum process remained as a practical demonstration of the public's commitment to a unified national identity. The study provided several recommendations such as

political entities that opposed the referendum should correct their political stance and align their objectives with the sanctity of the Yemeni territory. Thus, priority must be given to the sanctity of the Yemen and national loyalty in all political future stages.

**Keywords:** Referendum, Yemen 1991, Political Communication, Impact, Sana'a University.

### المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

#### مقدمة:

إن مشروع دستور دولة الوحدة اليمنية اللبنة الأولى في بناء القوة القومية للدولة الحديثة، حيث برهنت كل حوارات اليمنيين على مر التاريخ السياسي القديم والحديث على ضرورة اتفاق القوى السياسية على جوهر الحياة التي تكمن في نصوص الدستور، والدراسة هنا ليست بصدد تناول مراحل تطور الدساتير اليمنية، ولكنها تتناول فترة زمنية محددة والمتمثلة في تأثير الاتصال السياسي على القوى السياسية اليمنية في عملية الاستفتاء على مشروع دستور دولة الوحدة التي تمكن اليمنيين من إعادة لحمتها في 22 مايو 1990م، لما للاتصال السياسي من أثر فعال في تحريك المياه الراكدة في مجال الاستفتاءات الدستورية التي غالباً ما تتفاعل معها الشعوب بدرجة أقل من أي نشاط سياسي آخر، ولأن الاستفتاء على مشروع دستور دولة الوحدة يمثل بعداً استراتيجياً شديداً الأهمية بالنسبة للمكونات الجغرافية والبشرية للدولة اليمنية الحديثة فإن تفعيل وتنشيط الاتصال السياسي خلال مرحلة الاستفتاء قد شكل نموذجاً استحق اهتمام الباحث وإعداده لدراسة علمية منهجية متخصصة تتبع تأثيرات الاتصال السياسي على كل المكونات البشرية للجمهورية اليمنية لمعرفة ما حدث من التفاعل الإيجابي أو السلبي أثناء الاستفتاء.

إن تأثير الاتصال السياسي على المكونات البشرية للجمهورية اليمنية في مرحلة الإعداد للاستفتاء قد أظهر تفاعلاً جماهيرياً غير مسبوق راهنت عليه القوى السياسية بشقيها المعارض والمؤيد للاستفتاء، حيث استفاد كل طرف من مخرجات ثورة التكنولوجيا المعاصرة في مجال الاتصال السياسي بالاعتماد على استخدام مختلف الوسائل والأساليب الاتصالية السياسية والإعلامية، حيث أن القوى السياسية اليمنية قد جعلت من الاتصال السياسي أدواتها الأكثر تأثيراً في صناعة التغيير في الآراء والأفكار والقناعات لدى هيئة الاستفتاء الشعبي العام، بل أن ذلك كله قد جعل الأحزاب والتنظيمات السياسية وكل منظمات المجتمع المدني تركز على الاتصال السياسي الفعال في دعمها لطرفي العملية السياسية المتمثلة في الاستفتاء على مشروع دستور دولة الوحدة اليمنية، على اعتبار أن الاتصال السياسي الناجح يحقق أهداف القوى السياسية الفاعلة ذات الكفاءة في ميدان العمل المنظم ويوسع مساحة المشاركة السياسية الشعبية.

إن الاستفتاء على مشروع دستور دولة الوحدة اليمنية يقدم دلالات سياسية بالغة الأهمية لما بعد الاستفتاء من أبرزها الحفاظ على وحدة الرقعة الجغرافية للجمهورية اليمنية وتحقيق التنمية المستدامة ويؤسس لعلاقات جاور وإقليمية ودولية مستقرة تستند إلى قواعد دستورية واضحة المعالم وملزمة، وهو ما سنتناول الدراسة بالتفصيل وعلى النحو الآتي:

#### مشكلة الدراسة:

إن الاستفتاءات الشعبية على الدساتير عبر التاريخ لم تشكل الهم البارز لدى المواطن، بل أن غالبية المواطنين يعدون الاستفتاءات فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقي، إلا أن الاستفتاء على مشروع دستور دولة الوحدة اليمنية قد ظهر مغايراً للاتجاه التقليدي بفضل التركيز على تفعيل الاتصال السياسي، الأمر الذي أحدث تفاعلاً إيجابياً بين المكونات البشرية والجغرافية للجمهورية اليمنية وهو ما يقودنا إلى تحديد مشكلة البحث في الآتي:

تأثير الاتصال السياسي في الاستفتاء على دستور دولة الوحدة اليمنية، دراسة تحليلية في الفترة من 1990م إلى 1993م، ومن خلال العنوان فإن الدراسة ستحاول الإجابة على التساؤلات الآتية:

- ما هو الاستفتاء الشعبي العام وما أنواعه؟
- ما هي الجذور المختصرة للاتصال السياسي؟
- متى برز دور الاتصال السياسي في المشاركة السياسية في اليمن؟

- ما أهمية الاستفتاء على مشروع دستور دولة الوحدة اليمنية؟
- ما الأثر الذي أحدثه الاتصال السياسي على عملية الاستفتاء؟
- كيف تفاعلت المكونات البشرية للجمهورية اليمنية مع الاستفتاء؟
- كيف تم ممارسة الاتصال السياسي في فترة الإعداد للاستفتاء الشعبي العام؟
- لماذا تفاعلت الهيئة الشعبية مع الاستفتاء؟
- ماهي حثيات كل طرف لإقناع المستفتين وما أثرها الإيجابي أو السلبي على مستقبل اليمن؟
- هل حقق طرفا العملية السياسية في الاستفتاء أهدافهما وأيهما الأكثر صواباً لخدمة أجيال اليمن الحديثة؟
- لماذا حرصت القوى السياسية اليمنية على تفعيل الاتصال السياسي في الاستفتاء على مشروع الدستور؟

#### فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى إثبات الفرضيات التالية:

1. إن الاستفتاء على دستور دولة الوحدة اليمنية بمثابة الاستفتاء على الوحدة.
2. كلما تفاعلت القوى السياسية اليمنية مع الاتصال السياسي كلما تحقق الاستقرار السياسي المنشود.
3. إن نجاح الاستفتاء الشعبي العام على مشروع دستور دولة الوحدة تثبتت لأركان الدولة اليمنية الحديثة.

#### أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول التأثير المباشر للاتصال السياسي على القوى السياسية اليمنية التي تنافست على عملية الاستفتاء الشعبي العام على مشروع دستور دولة الوحدة اليمنية التي بزغ فجرها في 22 مايو 1990م، حيث انقسم الطيف السياسي اليمني إلى فريقين أحدهما معارض للدستور والآخر مؤيد له، حيث اعتقد الأخير أن الاستفتاء يعزز بناء الدولة اليمنية الحديثة ويصون الوحدة من التمزق ويحميها من أية اختراقات أو تحديات، فيما رأى الفريق المعارض أن مشروع دستور الوحدة تشوبه اعتوارات كبيرة ينبغي تعديلها قبل الاستفتاء، وبناءً عليه تظهر الأهمية لهذه الدراسة بالشكل الأكثر موضوعية، لأن الدراسة ستقف على مبررات الفريقين ومن ثم معرفة آثار تلك الاختلافات على تثبيت الوحدة اليمنية، ناهيك عن كون الدراسة ستبرز التأثير المباشر للاتصال السياسي على جمهور المستفتين ومدى فاعلية القوى السياسية المتنافسة على تغيير الفئات واتخاذ القرار المناسب لمستقبل اليمن الحديث، وكيفية الاستفادة من المشاركة السياسية من خلال الاتصال السياسي الفعال.

#### أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- دراسة التأثير المباشر للاتصال السياسي على القوى السياسية اليمنية في عملية الاستفتاء الشعبي العام.
- بيان قدرة كل فريق على إقناع جمهور المستفتين بصواب رؤيته ومدى فاعليته في المستقبل.
- دراسة انعكاسات نتائج الاستفتاء على الوحدة اليمنية.
- دراسة انعكاسات السلوك السياسي الذي مارسه القوى السياسية إما في تأييد الاستفتاء أو معارضته على مستقبل تلك القوى.
- تحليل حجم فريقي المنافسة على الاستفتاء الشعبي العام على مشروع الدستور.
- إبراز جملة من الاستنتاجات والتوصيات.

### منهج الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي في دراسة تأثير الاتصال السياسي في عملية الاستفتاء، والمنهج المقارن الذي يتميز بقدرته على استيعاب المؤثرات الخاصة بعملية الاستفتاء، حيث يعنى بدراسة مقارنة لموضوعات الورقة البحثية التي تتناول نتائج الاستفتاء وتحدد أثر الاتصال السياسي، بالإضافة إلى المنهج التاريخي الذي يعد من أقدم المناهج، حيث يعتمد على الظواهر التاريخية التي يستفاد منها لفهم الحاضر خلال الفترة الزمنية محل الدراسة، كما اعتمد منهج تحليل المضمون الإحصائي في تحليل محتوى الدراسة، كون الظاهرة الاتصالية محل الدراسة تعتمد على نتائج عملية الاستفتاء التي تمت في يومي 15 و16 سنة 1991م والوثائق السياسية وما تقدمه الوسائل المختلفة من المعلومات والبيانات ذات الشأن السياسي في مجال الاتصال، ولأن هذا المنهج يعنى بدراسة مضمون محتويات الورقة البحثية بهدف تقديم تحليل منطقي يعتمد المفهوم العملي لتأثير الاتصال السياسي في عملية الاستفتاء الذي مكن اليمن من الحفاظ على بقائه وحماية وحدته.

### حدود الدراسة:

سنتناول الدراسة تأثير الاتصال السياسي في عملية الاستفتاء على دستور دولة الوحدة اليمنية، ومن ثم مدى انعكاساته على حماية الوحدة اليمنية، كدراسة تحليلية خلال الفترة من 1990 وحتى 1993م.

مصطلحات الدراسة: ستفرد الدراسة مبحثاً للتعريف بتلك المصطلحات وكيفية استخدامها في دراستنا المنهجية.

### الدراسات السابقة:

**دراسة (العثري، 2024م)** بعنوان دور الاتصال السياسي في الحملات الانتخابية دراسة تحليلية لتجربة المشاركة السياسية في اليمن خلال الفترة من 1990 إلى 2006م، حيث هدف البحث إلى دراسة الاتصال السياسي وتأثيره في الحملات الانتخابية في اليمن المعاصر وكيفية مساهمته في بناء الدولة اليمنية، وتكمن أهمية البحث في كونه يناقش فعالية الاتصال السياسي في الحملات الانتخابية في اليمن المعاصر من خلال استعراض التجارب الانتخابية وتأثيرها في الاستقرار السياسي، وقد اعتمد الباحث على المنهج المقارن الذي يتميز بقدرته على استيعاب المؤثرات الخاصة بالاتصال السياسي في الحملات الانتخابية، حيث يعنى بدراسة مقارنة لموضوعات الورقة البحثية، ثم المنهج التاريخي الذي يعد من أقدم المناهج، حيث يعتمد على الظواهر التاريخية التي يستفاد منها لفهم الحاضر المتعلق بالاتصال السياسي وتأثيره في الحملات الانتخابية، وكذلك منهج تحليل المضمون في تحليل محتوى الدراسة، كون الظاهرة الاتصالية محل الدراسة تعتمد على الكتب والوثائق السياسية وما تقدمه الوسائل المختلفة من المعلومات والبيانات ذات الشأن السياسي في مجال الاتصال، وفي خاتمة البحث استخلص الباحث جملة من النتائج من أبرزها أن الاتصال السياسي يحقق قدراً من النجاح في الحملات الانتخابية ويعمل على إرساء دعائم النظام السياسي وتحديث آليات أدائه وتنمية فعاليته، ثم طرح الباحث جملة من التوصيات الموضوعية التي تساعد متخذي القرار في الحملات الانتخابية، فيحين أن دراستنا الحالية خصصت لمعرفة تأثير الاتصال السياسي على القوى السياسية اليمنية في الاستفتاء على مشروع دستور دولة الوحدة.

**دراسة (العثري، 2021)** بعنوان النظام الانتخابي وتداعيات الصراع السياسي في اليمن: دراسة تحليلية للعملية الديمقراطية 1993-2009م، وهي دراسة محكمة نشرت في المجلة العلمية للجامعة اليمنية، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على نظام الانتخابات، باعتباره الوسيلة المشروعة للتداول السلمي للسلطة في اليمن المعاصر، وهو ما حددته أهداف الثورة اليمنية الواحدة سبتمبر وأكتوبر عامي 1962-1963م، واستخدم الباحث منهج تحليل المضمون، وقد ناقشت الدراسة المراحل التي ساد فيها الصراع بسبب تفاوت إيمان القوى السياسية فيها. وبينت الدراسة الظروف الزمانية والمكانية والمتغيرات الدستورية والسياسية والفكرية التي سادت في كل تلك المراحل والتي كان لها الأثر البالغ على تحديث وسائل وآليات المشاركة السياسية وتداول السلطة من خلال النظم الانتخابية المعاصرة، ثم ناقشت الدراسة المزايا والعيوب وطرحت المعالجات الموضوعية التي تتناسب مع الخصوصية اليمنية، أما دراستنا الحالية فإنها تركز على عملية الاستفتاء على مشروع دستور دولة الوحدة اليمنية ومدى تأثير الاتصال السياسي على القوى السياسية المتنافسة.

**دراسة (بن جديد، 2025)** بعنوان أدوات الاتصال السياسي في الحملات الانتخابية – دراسة تحليلية مقارنة بين المناظرات الرئاسية الأمريكية 2024م، وتهدف الدراسة إلى التعرف على الحملات الانتخابية التي تعتمد على الاستراتيجيات الاتصالية من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة، ومعرفة كيفية توظيف أدوات الاتصال السياسي التقليدي والحديثة ومنها المناظرة، حيث

تركز الدراسة على تحليل المناظرتين الرئاسيتين الأمريكيتين لانتخابات 2024م، وعملت الدراسة مقارنة لمعرفة أوجه التشابه بين المناظرتين، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي ودراسة الحالة مستخدمة نموذج شانون وويفر، وقد استخلصت الدراسة جملة من النتائج من أبرزها : أن المناظرات السياسية أداة من أدوات الاتصال السياسي وأن قدرتها على التأثير في صناعة تغيير القناعات تعتمد على مهارات المناظر في الإقناع والاستجابة لمتطلبات الهيئة الناخبة ، كما قدمت الدراسة جملة من التوصيات العلمية ، وتختلف دراستنا عن دراسة بن جديد في الحدود المكانية، حيث أن دراستنا تتعلق بالشأن اليمني الذي يختلف عن الشأن الأمريكي في المضمون ويتفق في الشكل، وتستفيد دراستنا من دراسة بن جديد رحمة من أسلوب العرض وتأثير الاتصال السياسي على المشاركة الانتخابية.

### خطة الدراسة:

وقد قسمت الدراسة إلى التالي:

- المبحث الأول الإطار العام للدراسة وتضمن المقدمة والمشكلة البحثية والدراسات السابقة ومنهج دراستها.
- المبحث الثاني ركز على دراسة مفهومي الاستفتاء الشعبي العام والاتصال السياسي.
- المبحث الثالث تناول تأثير الاتصال السياسي على القوى السياسية المتنافسة على الدستور.
- المبحث الرابع تناول نتائج الاستفتاء وانعكاساتها على مستقبل الوحدة اليمنية.
- الخاتمة التي استعرضت شواهد الاتصال السياسي في اليمن المعاصر، وتحليل النتائج، واستشراف المستقبل، والتوصيات.
- المراجع

### المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي

#### مفهوم الاستفتاء والاتصال السياسي:

#### أولاً: التعريف بالاستفتاء الدستوري:

إن مفهوم الاستفتاء الشعبي العام يأتي في إطار ما يعرف لدى علماء الفكر السياسي المعاصر بالمشاركة السياسية شبه المباشرة، ويقع في حالة وسط بين المشاركة السياسية المباشرة والمشاركة السياسية النيابية، لأن الاستفتاء الشعبي لا يمكن أن يعبر عن قيام الهيئة الشعبية التي تمارس الاستفتاء بمباشرة سلطات الحكم، وكما أشرنا في المبحث الأول من هذه الدراسة إلى أن الاستفتاءات على الدساتير في العالم لا تشكل المشاركة فيه نسبة كبيرة من الذين يحق لهم الإدلاء بأصواتهم في الاستفتاء كون البعض يرى أن تلك العملية تمثل فرض كفاية، ولكي تتضح أهمية الاستفتاء ينبغي أن نعرفه لغة واصطلاحاً وفق الآتي:

تعريف الاستفتاء لغة: مأخوذ من الفعل الماضي استفتى ومضارعه يستفتي، وفعل الأمر استفتت، وحاله استفتاءً، فهو مُستفتٍ، والمفعول مستفتًى، بمعنى استفتى الشعب لمعرفة رأيه في مستقبل البلاد، ومعنى استفتاه أي أخذ رأيه في مسألة ما (معجم المعاني، 2026)، ويقال استفتى الحاكم شعبه في اقتراح تعديل الدستور مثلاً، حيث قال تعالى (وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ) (القرآن الكريم، النساء: 127)، ولذلك فإن مفهوم الاستفتاء الشعبي هو عمل شعوري ديمقراطي يركز بشكل مباشر على الشعب، لأخذ رأيه بالتأييد والموافقة أو الرفض بأي موضوع عام، سواء كان الموضوع قانونياً أو دستورياً أو سياسياً، أو قراراً صادراً من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، كما ورد تعريف الاستفتاء في دليل المصطلحات السياسية بأنه: إجراء سياسي وقانوني لأخذ رأي الشعب في قضية ما من خلال التصويت مع أو ضد، ومن أهم القضايا التي تطرح للاستفتاء الدساتير (المودع، 2020).

تعريف الاستفتاء اصطلاحاً: الاستفتاء الدستوري هو قرار يتعلق بالسياسة العامة تطرحه الهيئة التشريعية على الشعب للاستفتاء عليه ويسمح للناخبين باختياره أو رفضه، ويعد هذا الإجراء من أكثر الأساليب الشورية الديمقراطية لأنه ينطلق من الإيمان بأن الشعب هو مصدر السلطة وصاحبها، وبناءً عليه فإن الاستفتاء هو السبيل الذي يسمح للشعب ممارسة سلطته الدستورية، وقد تعددت تعريفات الاستفتاء في النظم الدستورية، حيث يُعرف الاستفتاء على أنه طريقة مشاركة الناخبين لإبداء رأيهم في الدستور بالموافقة أو الرفض، كما يعرف إنه طريقة يعبر الشعب من خلال التصويت على قضايا تثير اهتمامهم

وتؤثر في حياتهم، ولأن الاستفتاء يعمل على إبراز دور الفرد في صناعة مستقبل الأجيال ويمكنه من كسب مهارات وقدرات سياسية ترفع مكانته في الحياة العامة فقد أولى الباحثون موضوع الاستفتاء اهتماماً كبيراً، ونظراً لأهمية هذا الإجراء فإن الدراسة سنناقش الاستفتاء في أشكاله الثلاثة الأتية (عصفور، 1980):

- الاستفتاء الشعبي.
- الاقتراح الشعبي.
- الاعتراض الشعبي.

إن الدراسات الفكرية في المجال الدستوري قد ركزت على الاستفتاء بمظاهره الثلاثة كونها تجسد الممارسة شبه المباشرة لمفهوم الشورى وهي المظاهر الأصلية لتطبيقات الديمقراطية شبه المباشرة (بدوي، 1976)، ومن هنا فإن دراسة الاستفتاء الشعبي العام يتطلب التعرف على قسمين أساسيين وهما: استفتاء سياسي واستفتاء دستوري، فالقسم الأول يصب موضوعه في اتجاه الاستفتاء السياسي الذي يتطلب من المجتمع السياسي إبداء رأيه المباشر للفصل في أمر مهم يثير الخلاف والجدل السياسي الكبير، ولا توجد قاعدة عامة ملزمة، ومن الأمثلة على هذا القسم الاستفتاء على الانضمام إلى المعاهدات الدولية أو المفاضلة بين نظامين ملكي وجمهوري، أو زيادة النفقات العامة (الحلو، 1976)، إلى غير ذلك من القضايا ذات الاتجاه السياسي الهام جداً، وقد ذهب الفقهاء إلى تقسيم الاستفتاء من حيث الجانب الإجرائي إلى نوعين النوع الأول الذي يتم فيه أخذ رأي المجتمع السياسي بعد إقرار مشروع الاستفتاء من الهيئة النيابية، وهو ما يسمى بالاستفتاء اللاحق لإقرار الهيئة النيابية، أما النوع الثاني فهو الاستفتاء الدستوري الذي نحن بصدد دراسته في الاستفتاء على مشروع دستور دولة الوحدة اليمنية، ولكي نفرق بين المظاهر الثلاثة للاستفتاء فإنه يتعين تقديم شرح مختصر لمفهوم الاقتراح الشعبي والاعتراض الشعبي على النحو الآتي:

إن الاقتراح الشعبي يتطلب قيام عدد معين من الناخبين بإعداد مشروع قانون يقدم إلى المجلس النيابي على شكل قانون مقسم ومبوب ويسمى الاقتراح الكامل، أما في حالة عدم صياغته في شكل قانون فإنه يسمى في هذه الحالة بالاقتراح غير الكامل أو غير المرغوب فيه (خضر، 1986)، وعادة ما تنص الدساتير على كيفية ممارسة هذا الحق، أما الاعتراض الشعبي (فهومي، 1985)، فإنه يتلخص في قيام عدد معين من أفراد المجتمع بالاعتراض على قانون معين صادر من المجلس التشريعي (مجلس النواب) خلال مدة زمنية محددة، وذلك بطلب عرض القانون على استفتاء شعبي ليقول المجتمع السياسي فيه قولاً فاصلاً وتنص الدساتير على هذا الحق، وعليه فإن هذا الحق لا يتم إلا وفق شروط هي: النص الدستوري على هذا الحق، وأن يتم خلال مدة زمنية معلومة من تاريخ إقراره ونشره، وأن يتقدم عدد محدد من أفراد المجتمع السياسي بحق الاعتراض، وعندما تتحقق هذه الشروط فإن القانون سيكون أمام فرضيتين الأولى موافقة الشعب عليه وبالتالي يصبح القانون نافذاً من تاريخ صدوره، أما الفرضية الثانية وهي أن يرفض الشعب القانون ولا يوافق عليه، وفي هذه الحالة يلغى القانون ولا يترتب عليه أية نتائج وبأثر رجعي من تاريخ إظهار القانون وتصبح نتيجة الاستفتاء ملزمة للسلطة إذا تمت بالأجماع أو الأغلبية.

إن المظاهر الثلاثة للاستفتاء في المشاركة السياسية المباشرة الأصلية قد رافقتها ثلاثة مظاهر أخرى غير مباشرة وتتمثل في طلب إعادة الانتخاب وطلب حل الهيئة الناجبة وطلب عزل رئيس الدولة، حيث ينصرف طلب إعادة الانتخاب إلى حق الأفراد أن يتقدموا إلى المجلس النيابي بطلب إعادة الانتخاب في دائرة أو أكثر بشرط أن يكون هذا الطلب مبرراً ويحدد الدستور شروط تقديم الطلب، وفي حالة إقالة النائب أو النواب وجب إعادة الانتخابات ونتيج بعض الدساتير للنائب أو النواب حق ترشيح أنفسهم وفي حالة فوزهم للمرة الثانية يجوز للفائز الذي أقي في السابق التوجه إلى الذين طالبوا بإقالته لمطالبتهم بالتعويض (الحلو، 1976)، أما طلب حل الهيئة الناجبة فإنه ينصرف إلى إعطاء الحق للهيئة الناجبة في طلب حل الهيئة النيابية القائمة، ويحدد الدستور العدد الذي ينبغي أن يوقع على طلب الحل من الهيئة الناجبة، ثم يعرض الطلب على الاستفتاء الشعبي فإذا وافقة الهيئة الناجبة على هذا الطلب بالإجماع أو بالأغلبية حلت الهيئة النيابية وسقطت شرعيتها الدستورية قبل انتهاء مدتها ويتطلب الأمر إجراء انتخابات نيابية جديدة (بدوي، 1976)، كما ينصرف طلب عزل رئيس الدولة إلى حق عدد من الناخبين، تحددهم الدساتير التي تنص على هذا الحق التقدم بطلب عزل رئيس الدولة (الجراف، 1987)، ومن ثم موافقة المجلس النيابي على الطلب، ثم يعرض الطلب على الشعب للاستفتاء الشعبي عليه فإن وافقت الهيئة الناجبة على عزله عزل، وفي حالة عدم الموافقة يعد الاستفتاء تجديد لانتخاب رئيس الدولة، وتكون النتيجة حل المجلس النيابي الذي وافق على الطلب ثم يعرض الحل على الشعب للاستفتاء عليه، ثم إجراء انتخابات نيابية مبكرة، ولعل الملاحظ أن جميع هذه الحقوق الدستورية لم تقبل بسبب

ضعف الوعي المعرفي والسياسي، كما أن الحكومات لا تهتم بتلك المظاهر، بل تركز همها في الاستفتاء على الدساتير، ولعل الجمهورية اليمنية قد أولت جانب الاستفتاء الدستوري اهتماماً كبيراً أتضح معالمه في الاستفتاء على مشروع دستور دولة الوحدة اليمنية من خلال التركيز على الاتصال السياسي بين المكونات البشرية للجمهورية اليمنية، وهو ما يحتم علينا تقديم عرض موجز لمفهوم الاتصال السياسي لتتعرف على مستوى التأثير الذي أحدثت على القوى السياسية اليمنية في مرحلة الاستفتاء على الدستور.

#### ثانياً: التعريف بالاتصال السياسي:

التعريف اللغوي للاتصال: إن الاتصال بكل أشكاله وأنواعه عصب الحياة ونظراً لتشعب الموضوع فإن هذه الدراسة ستعتمد على الاختصار لتقديم المفيد للقارئ دون الإخلال بالمحتوى، حيث أن الاتصال مأخوذ من الكلمة العربية (وصل)، فيقال وصل فلان الشيني بالشيني، ويصله وصلأ ، بمعنى بلغه وانتهى إليه، ويقال فلاناً وصله وصلأ وصلة: بمعنى ضمه إليه وجمعه ولمه، واتصل به ولم يهجره (المعجم الوجيز، 2004)، ويقال وصلني الخبر ووصل إلي الخبر(الهيبي، 1998)، والاتصال: هو الطرق التي يمكن بها إيصال فكرة أو رأي إلى عدد كبير من الأفراد المنتشرين في أماكن بعيدة ومتفرقة كالصحافة والإذاعة، ومختلف وسائل الاتصال الحديثة بمختلف تقنياتها المعاصرة، ويذكر بعض الباحثين أن الأصل في كلمة اتصال الاجتماع والتواصل والتعارف والمحبة والتفاهم بين أفراد المجتمع المدني، والتواصل في اللغة تنطلق من وصل طرف بطرف آخر، وهو يعني أن الشخص قد ربط ما عنده من الأفكار والآراء بما لدى الآخر.

#### تعريف الاتصال اصطلاحاً (Communication):

إن أصل كلمة Communication في اللغة الإنجليزية هو الأصل اللاتيني communes التي تعني الشيء المشترك واشتق منها كلمة commune، وتعني الاشتراك التي كانت تعني الجماعة المتحضرة التي تعيش في مجتمع مدني مستقر قائم على الألفة والتعاون والتفاهم والتواصل المستمر، ثم اكتسبت الكلمة في مرحلة لاحقة المعنى السياسي والإيديولوجي في باريس فيما كان يعرف بكمييه، ويعرف الاتصال اصطلاحاً بأنه: العملية أو الطريقة (Process) التي يتم عن طريقها انتقال المعرفة من شخص لآخر حتى تصبح مشاعاً بينهما وتؤدي إلى التفاهم بين شخصين أو أكثر، وقد أشار بعض المفكرين إلى أن عمليات التفاعل الإنساني هي عمليات الاتصال التي تتم بكل أشكالها، والاتصال السياسي هو كل ما يتعلق باستخدام السلطة السياسية ويتطلب وجود القيادة السياسية والأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وهي الوسائل التي تعمل على إحداث التأثير السياسي والتفاعل بين المؤسسات الحكومية والمؤسسات المدنية، وبذلك فإن الاتصال السياسي هو العلم الذي يدرس مجموعة الأنشطة والفعاليات التي يزاولها القائمون بالعملية الاتصالية من أجل تحقيق الأهداف السياسية، وبناءً هذا العرض فإن الاتصال السياسي عملية نقل لرسالة يقصد بها التأثير على استخدام السلطة أو الترويج لها في المجتمع، وهو طريقة تؤثر بها الظروف السياسية على صياغة مضمون الاتصال من خلال الرموز والرسائل المتبادلة المتأثرة بالنظام السياسي أو المؤثرة فيه، كما يرى البعض أن الاتصال السياسي هو المناقشة العامة حول السلطة ومصادر الدخل في المجتمع، ومع ثورة التقنيات المعاصرة هناك من يعرف الاتصال السياسي باعتباره: مجموعة التقنيات والإجراءات التي يمتلكها الفاعلون السياسيون، من أجل إقناع وتشكيل الرأي العام، أما في إطار العلاقات التفاعلية فقد عرف البعض الاتصال السياسي: بأنه فضاء واسع يتم فيه تبادل الآراء المتعارضة بين رجال السياسة ورجال الصحافة والرأي العام من خلال سبر أغوار تلك الآراء، وبشكل عام فإن الاتصال السياسي هو عملية نقل المعاني ذات الدلالة السياسية المرتبطة بعمل النظام السياسي، ويتطلب الاتصال السياسي وجود مرسل ورسالة وقنوات لنقل الرسالة ومستقبل، وبذلك فإن الاتصال يجعل المرسل والمستقبل يشتركان معاً في رسالة واحدة، ويعرفه البعض بأنه سلوك يساعد في توضيح المشاكل والقضايا الراهنة بسهولة كبيرة ومناقشتها أمام الجمهور، والعمل على إيجاد بدائل الحلول التي ينبغي اتخاذها، والاتصال السياسي يجعل الباب مفتوحاً للحوار السياسي، من خلال إفساح المجال أمام الشعب بقصد إظهار معارضته أو عدم قبوله.

إن أشكال الاتصال السياسي هي كل أنواع الاتصال التي يقوم بها الفاعلون السياسيون لتحقيق أهداف سياسية محددة، وكل اتصال موجه إلى السياسيين من غير المشتغلين بالسياسة، مثل الناخبين والكتاب والباحثين والمفكرين السياسيين وكتاب والأعمدة الصحفية وغيرهم، وكل أنواع الاتصال الذي يتناول الساسة وأنشطتهم، بما فيها الأخبار والتقارير الإخبارية وافتتاحيات الصحف والمجلات والندوات والمؤتمرات والبيانات السياسية وغيرها، وبما أن الاتصال السياسي هو الوسيلة العملية والفعالة للأنظمة السياسية المعاصرة التي تنتهج أسلوب المشاركة السياسية وتعتمد على منهج الحوار الديمقراطي الشوري، فإن الإيمان بالتداول السلمي للسلطة أمر حيوي، على اعتبار أن الدولة قائمة على القبول بين الأفراد، وتجعل من

وسيلة الاتصال السياسي أدواتها السلمية لتحقيق المنافع وتلبية الاحتياجات اللازمة للحياة، وللحفاظ على ديمومة العيش وسلامة المجتمع، فنظام الحكم الذي يمارس فيه الشعب السلطة عبر الاتصال السياسي إما بصورة مباشرة كالاستفتاء على دستور دولة الوحدة اليمنية الذي نحن بصدد دراسته أو الانتخابات النيابية، أما أنواع الاتصال السياسي المعاصر فهي عديدة ومنها الاتصال السياسي الذاتي الذي يعتمد بدرجة أساسية على الفرد باعتباره المرسل والمستقبل في آن واحد، ويكون العقل (العمليات الذهنية) هي وسيلة الاتصال بين المتصل ونفسه، حيث يتم هذا الاتصال لكل فرد منا حينما يتحدث الفرد مع نفسه حول الأفكار والمشاعر السياسية وكل ما يتعرض له في الحياة السياسية اليومية، ولأن الفرد يحدث نفسه فإن عقله هو الذي يترجم الأفكار والمشاعر السياسية ويفسرها، وهو نفسه الذي يصدر رجع الصدى عندما يقبل الخيارات الأفكار والمشاعر السياسية التي تتكون في ذهنه فيقبل بعضها ويرفض البعض الآخر بمعنى أنه هو الذي يحدد الخيار السياسي المناسب.

أما النوع الثاني فهو الاتصال السياسي الشخصي القائم على المواجهة وجهاً لوجه مع الغير أثناء المناظرات والحوارات السياسية، وهو ما تم استخدامه في مرحلة الاستفتاء على دستور دولة الوحدة اليمنية من خلال الحوارات والندوات والمناظرات والمحاضرات، وهذا النوع من الاتصال السياسي يسمح بمعرفة التأثير المباشر الذي تحدثه الرسالة السياسية ومدى الاستجابة في الوقت نفسه، كما يساعد المرسل على تعديل رسالته وتوجيهها بشكل أفضل لتحقيق التفاهم والمشاركة الفاعلة وإحداث التعاون المطلوب، كما أنّ الاتصال السياسي الشخصي يتيح الفرصة لتكوين الصداقات وخلق العلاقات السياسية الواسعة بين الأشخاص السياسيين، وإلى ذلك الاتصال السياسي الجمعي الذي يحدث بين مجموعة سياسية محدودة من الأفراد كرؤساء وقيادات الأحزاب السياسية أو اللجان السياسية المكلفة بالحوار حول موضوعات سياسية معينة، وقد استخدم هذا النوع في مرحلة الاستفتاء على مشروع دستور دولة الوحدة اليمنية من 1990م إلى 1993م من خلال لقاءات اللجان المتخصصة المشكلة من قيادات الأحزاب والهيئات الحكومية، وشارك العلماء والمفكرون والسياسيون والدستوريون في تلك المناقشات والحوارات التي أثرت الساحة اليمنية بالبيانات والمعلومات التي بصرت المستفتين ووضعتهم في عين الحقيقة التي تخدم استقرار اليمن.

الاتصال السياسي العام: يقصد به اتصال الفرد السياسي بأعداد كبيرة من المستهدفين، بمعنى مرسل واحد يتصل بعدد غير من الأفراد، وهو ما يحدث في المحاضرات السياسية والندوات والبيانات السياسية والمؤتمرات السياسية الصحفية، ويرى الباحثون في مجال الاتصال العام أن هذا النوع من الاتصال يتميز عن غيره من أنواع الاتصال بوحدة الاهتمام ووحدة الهدف، ويتم في أماكن التجمعات المعدة لهذا الغرض (عبد الحميد، 1997).

الاتصال السياسي الجماهيري: يعتمد الاتصال السياسي الجماهيري على تقنية عالية الجودة قادرة على خلق رأي عام وإيصال الرسالة السياسية إلى المستهدف وهو جمهور عريض يشمل تنوعاً غير محدود من الانتماءات والاتجاهات والمستويات الفكرية لأن وسائل الإعلام توجه اهتمامها إلى الجمهور، بمعنى أن المستقبل عدد كبير غير متجانس من الأفراد المتنوعين في مستوياتهم الاجتماعية والثقافية والمهنية وغير قادرين على الاجتماع في مكان واحد بطريقة منظمة لإتمام الاتصال السياسي بينهم بشكل مباشر، وفي هذا النوع من الاتصال لا يمكن أن يعرف المرسل السياسي جميع المستقبلين في حين أن جميع المستقبلين قد لا يعرفون المرسل الذي لا ينتظر سرعة رجع الصدى، وتستخدم وسائل عالية التقنية لبث الرسائل السياسية، حيث بات تطور وسائل الاتصال الإلكترونية الحديثة التواصل الواسع بين الناس على نطاق تعدى الحدود السياسية ومن الأمثلة على ذلك التلفزيون والراديو والسينما والإنترنت والصحف والكتب وآلات التصوير الرقمية والبريد الإلكتروني والهاتف المرئي والهاتف الرقمي وبود كاست.

إن جميع أنواع الاتصال السياسي التي تم مناقشتها في هذه الدراسة قد استخدمت في عملية الاستفتاء على مشروع دولة الوحدة اليمنية خلال فترة الدراسة من 1990م إلى 1993م، وهو ما سنتناول تفاصيله في المبحث التالي.

### المبحث الثالث: تأثير الاتصال السياسي في عملية الاستفتاء على دستور دولة الوحدة اليمنية

لقد شهدت الساحة اليمنية حواراً فكرياً جاداً عقب إعلان قيام الجمهورية اليمنية وإعادة تحقيق وحدة الشطرين في 22 مايو 1990م، وتمحور النقاش والحوار الفكري حول مشروع دستور دولة الوحدة اليمنية بين القوى السياسية في إطار التعدد الحزبي الذي شهده اليمن بعد الوحدة، حيث انقسمت الساحة اليمنية إلى فريقين رئيسيين، الأول مؤيد للدستور ويمثله المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني وبعض أحزاب المعارضة، والثاني مجموعات الأحزاب والتنظيمات السياسية حديثة العهد مثل تجمع اليمني للإصلاح ورابطة أبناء اليمن الذي امتدت جذوره من جماعة الإخوان المسلمين (الشرعي، بدون)،

والى جانبهم التيارات التي ظهرت باسم الاسلام ، وقد شهد اليمن خلال تلك الفترة حراكاً سياسياً من خلال استخدام الاتصال السياسي بكل أنواعه واعتمد كل فريق على جمهور الاستفتاء لإحداث التغيير في المواقف والقناعات التي تخدم توجهاته، حيث اتضح كل ذلك في حشد النظاهرات واستقطاب الآراء وتحديد المواقف، ولعل حشد المتظاهرين وعقد المناظرات وتوظيف كل ذلك لخدمة رأي معين حول مواد الدستور سواء باتجاه المشاركة في الاستفتاء على مشروع الدستور أو المطالبة بالمقاطعة قد جعل من الاتصال السياسي الأداة الفاعلة لكلا الفريقين المتنافسين ، وقد أخذت الآراء والأفكار فترة زمنية كبيرة إلى أن تبلورت إلى قسمين الأول مؤيد والثاني معارض للدستور وما أن استقر المجتمع اليمني على ذلك حتى تم تحديد يومي 15 - 16 مايو 1991م موعداً لإجراء الاستفتاء الشعبي العام على مشروع الدستور، حيث خلصت الآراء التي طرحت خلال الفترة محل الدراسة إلى حقيقة مفادها أن الكل قد استشعر المسؤولية الوطنية من أجل وضع المعالم الواضحة لمستقبل الأجيال اليمنية.

إن دراسة تأثير الاتصال السياسي في مرحلة الاستفتاء على مشروع دستور الوحدة اليمنية تبرز قدرات القوى السياسية ومهاراتها الاتصالية في مجال الاتصال السياسي الذي تطلب ووقوف القوى السياسية أمام تلك المهارات، والعمل على فهمها وإجادتها وجعلت من مهارة الإنصات لقضايا مستقبل اليمن طريقها لرسم معالم المستقبل ، كما ركزت القوى السياسية على مهارة التفسير باعتبارها عنصر مهم لفهم القضايا الوطنية المتعلقة بالمستقبل، حيث لاحظ الباحث حرص الفريقين على تفسير المطالب الجماهيرية التي تنشأ المستقبل الأمن وعمل الفريقان على استيعابها والاستجابة لها، وبعد الحوارات والمداولات التي جرت بين مختلف القوى السياسية يرى الباحث أنها قد أفرزت ثلاثة اتجاهات يمكن مناقشتها على النحو الآتي:

**الاتجاه الأول:** المؤيد للدستور الذي يرى أن يتم التصويت على المشروع كما أقرته المعاهدات الوحودية وقدم استجابة لمطالب المعارضة من خلال الالتزام بإجراء التعديلات على الدستور عقب الانتخابات النيابية الأولى للجمهورية اليمنية.

**الاتجاه الثاني:** المعارض للدستور بوضعه الراهن وشن حملة تكفير قوية لمعارضة الدستور وطالب بضرورة إجراء التعديلات التي يراها قبل الاستفتاء وأطلق المناداة بمقاطعة الاستفتاء.

**الاتجاه الثالث (المحايد):** وهذا الاتجاه لم يكن يرى أهمية للاستفتاء نظراً لعدم انشغاله بقضية الاستفتاء وهم الفلاحون في المناطق النائية والذين لم يستطع المؤيدون ولا المعارضون الوصول إليهم للتأثير عليهم، ولذلك فإن الحوار والمشاركة السياسية التي جرت خلال الفترة 90-1991م كانت بين فريقين هما المؤيدون للاستفتاء على الدستور والمعارضون للاستفتاء عليه، وكان لكل منهما آراء وملاحظات على عملية الاستفتاء تمحورت تلك الآراء والأفكار والملاحظات فيما يلي:

#### ملاحظات المؤيدون للاستفتاء:

إن القوى السياسية المؤيدة للاستفتاء على مشروع الدستور هي المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني الشريكان الأساسيان في الحكم وهما المعنيان بتطبيق اتفاقية إعلان قيام الجمهورية اليمنية وإعادة وحدة الشطرين وإلى جنبهما بعض الأحزاب منها حزب البعث العربي الاشتراكي وحزب الأحرار الدستوري، والتجمع الوحدوي اليمني، والتنظيم الشعبي التقدمي، والحزب القومي الاجتماعي والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، وجبهة قوى الوحدة اليمنية وتنظيم التصحيح الشعبي الناصري، والتنظيم السبتمبري الديمقراطي، ومنظمة البعث (بركات. وآخرون، 1991)، وقد تلخصت وجهة نظر هذا الفريق فيما يلي:

- إن الاستفتاء على دستور دولة الوحدة يعد تنفيذ لاتفاق إعلان قيام الجمهورية اليمنية وهو التزام لا بد من الوفاء به.
- إن الدستور هو القاسم المشترك الذي يمثل الحد الأدنى المتفق عليه بين القوى الوطنية على الساحة اليمنية، وهو خلاصة لثمره نضال طويل من أجل الوصول إلى يوم إعلان إعادة وحدة الوطن.
- إن الدستور هو الذي حوى كافة الثوابت الوطنية التي ينبغي الحفاظ عليها والتي من أبرزها الإسلام عقيدة وشريعة حيث حدد أن دين الدولة الإسلام وأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع.
- إن الدستور قد حافظ على انتماء اليمن إلى الأمة العربية والإسلامية من خلال النص الواضح على ذلك.
- إن الدستور قد نص على الديمقراطية والتعددية، وإن لم تكن بنص صريح، ولكن لم يحرم الحزبية وأن النظام ديمقراطي، وكفل حق المواطنين في تنظيم أنفسهم سياسياً وكفل كل حقوق الإنسان.

- إن الدستور من صنع البشر وليس نصاً قرانياً سماوياً يستحيل تعديله.
- إن الاستفتاء على الدستور بوضعه الراهن لا يعني التثبيت الإلزامي فإن إمكانية التعديل قائمة في أية لحظة يتم اكتشاف الخطأ من قبل السلطة التشريعية المنتخبة.
- إن دستور دولة الوحدة لا يجوز تعديله قبل انتخاب سلطة تشريعية لأن شروط إجراءات تعديل الدستور المنصوص عليها في مشروع دستور دولة الوحدة غير ممكنة التحقق نظراً لعدم وجود مجلس نواب منتخب بحسب نص المادة (130) من مشروع الدستور ، كما أن اتفاقية إعلان قيام الجمهورية اليمنية قد نصت في مادتها رقم (3) على تكوين مجلس نواب خلال الفترة الانتقالية من كامل أعضاء مجلسي الشورى والشعب الأعلى ، ويمارس مجلس النواب كافة الصلاحيات المنصوص عليها في الدستور عدا انتخاب مجلس الرئاسة وتعديل الدستور ، بل أكد أنه في حالة خلو مقعد من مقاعد مجلس النواب يتم ملأه عن طريق التعيين من قبل مجلس الرئاسة.
- إن الاستفتاء على الدستور يعد استفتاء على الوحدة، ولذلك فإن واجب الاستفتاء عليه صار أمر مصيري واستراتيجي.
- يرى الفريق المؤيد للدستور أن على الذين يعارضون الدستور أن يحتفظوا بجميع ملاحظاتهم على الدستور لحين انتخاب مجلس النواب ومن ثم طرحها على المجلس لإجراء التعديل اللازم.
- إن عدم الاستفتاء على الدستور يعني الإخلال باتفاق الوحدة ويعد خروج على الثوابت المتفق عليها.
- وفي سبيل ترسيخ هذه الفناعة في أوساط الجماهير والمناصرين للدستور فعل المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني الاتصال السياسي وكثفا الجهود في مواجهة الفريق المعارض من خلال تفعيل الاتصال الشخصي أمام اللجان الميدانية وتدريبهم على استخدام مهارات الاتصال السياسي لإقناع المستفتين بأهمية وضرورة الاستفتاء على مشروع دستور دولة الوحدة من خلال شرح مبررات الاستفتاء في مختلف الفعاليات الجماهيرية وباستخدام كافة وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية والمحاضرات والندوات وحلقات النقاش، وفي خطوة استباقية لتوضيح الحقائق أصدر مجلس الرئاسة بياناً وضع فيه الحقائق التالية :
- إن دستور الجمهورية اليمنية الذي تم المصادقة عليه من قبل مجلسي الشورى والشعب الأعلى هو الذي يحكم الفترة الانتقالية استناداً إلى اتفاقية إعلان قيام الجمهورية اليمنية لتحقيق المصلحة الوطنية العليا.
- إن العقيدة الإسلامية هي ضمير شعبنا الذي يستحيل بدونه الاندفاع إلى الأمام، وأن اليمن في ظل الشريعة الإسلامية الحقة قادرة على فهم واقع ومستقبله، وأن الإسلام هو أساس ومصدر كل التشريعات في الجمهورية اليمنية ولذلك أكد بيان مجلس الرئاسة على الآتي:
- لا يجوز أن يصدر أي تشريع يتعارض أو يتناقض أو يخالف الكتاب والسنة.
- أي تشريع يخالف أحكام الشريعة الإسلامية يعتبر باطلاً من أساسه.
- إن المصادقة على الدستور من خلال الاستفتاء الشعبي تعني بصورة قطعية عدم سريان أية قوانين أو قرارات صدرت عن الشطرين قبل إعادة وحدة الشطرين وقيام الجمهورية اليمنية تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ونصوص الدستور.
- إن النظام الجمهوري أساس نظام الحكم وهو مرتبط بأهداف الثورة اليمنية وهو أساس المشاركة الشعبية في الحكم وترسيخ دولة المؤسسات.
- إن عملية الاستفتاء سوف لن تقتصر على (نعم أو لا) بل ستنزل استمارة استبيان يكون من حق كل مواطن أثناء عملية الاستفتاء أن يبدي رأيه في الدستور وي طرح كل ملاحظاته عبر الاستمارة وأن مجلس الرئاسة سيقوم بإحالة هذه الملاحظات إلى المجلس المنتخب الذي يملك حق التعديل.
- إن النقاط الجوهرية التي وردت في بيان مجلس الرئاسة كانت بمثابة الاتصال السياسي الناجح الذي تمكن الفريق المؤيد للاستفتاء من تفعيله في كل الفعاليات الجماهيرية، وكان بمثابة قطع الطريق على الفريق المعارض لكي لا يخذع الجماهير

باستخدام العواطف الدينية، وبناءً على كل ما سبق مناقشته فإن الخلاصة في هذا الاتجاه أن تفعيل الاتصال السياسي قد مكن الفريق المؤيد للاستفتاء من وضع جمهور المستفتين في عين الحقيفة من خلال الجهد الميداني الذي شارك الباحث في تنفيذه عملياً من خلال اشتراكه وتكليفه بممارسة الاتصال السياسي الشخصي والجمعي والعام والجماهيري في مختلف محافظات ومديريات الجمهورية اليمنية، ولأن الفريق المؤيد للاستفتاء كان يمثل طرفي الحكم في الدولتين الشطريتين السابقتين قبل الوحدة بدرجة أساسية، فقد خلق امتعاضاً لدى القوى السياسية الجديدة التي ظهرت بعد الوحدة التي كان يساورها القلق من أن أي من التنظيمين اللذان يقودان الفريق المؤيد للاستفتاء قد لا يقر التعددية السياسية بعد عملية الاستفتاء، ورغم هذا التخوف إلا أن قوة التأثير التي أحدثها على عبدالله صالح من خلال القدرة على مخاطبة الجماهير قد قلبت الوضع على القوى السياسية الراضة للاستفتاء من خلال الوعد بإجراء تعديلات دستورية شاملة تستوعب كل ما طرح من الملاحظات، وبما يتفق مع الإسلام عقيدة وشريعة، وعلى ضوء ذلك تمت عملية الاستفتاء.

#### ملاحظات المعارضون للاستفتاء:

إن القوى السياسية المعارضة للاستفتاء على مشروع الدستور لم تكن موفقة في معارضة الاستفتاء أو مقاطعته، حيث يرى الباحث أن المعارضة لم تقف بجدية أمام حثيئات الفريق المؤيد للاستفتاء باعتبارها حقائق جوهرية تتفق مع الإرادة الجماهيرية التواقفة إلى الوحدة اليمنية، ولأنها سلكت سلوك المماحكة والكيد السياسي على حساب الوحدة اليمنية فإن مصداقيتها في ممارسة الاتصال السياسي كانت شبه معدومة كونها لجأت إلى الإثارة والتحريض باسم الدين، حيث ارتكب الفريق المعارض الذي قاده التجمع اليمني للإصلاح خطأ استغز الإرادة الشعبية عندما أعلن رفضه القاطع للدستور وأصدر الفتاوى التي تحرم الاستفتاء عليه، وهذا الاتجاه قد أعطى انطباعاً لدى المحللين السياسيين أن هذا الفريق يمثل التحجر والجمود وعدم الانفتاح على المستقبل، ويمكن فهم حالة قصر النظر لدى فريق المقاطعة من خلال ملاحظاته على مشروع دستور دولة الوحدة اليمنية التي جاءت على النحو الآتي:

- إن دستور دولة الوحدة الذي تم المصادقة عليه من مجلس النواب بمثابة صيغة توفيقية بين الماركسية الملحدة في الجنوب والنظام الإسلامي في المحافظات الشمالية، وبالتالي كيف يمكن أن يصل إلى كلمة سواء؟.
- إن الماركسية الاشتراكية قد سقطت في العالم ولم تعد صيغة مقبولة ولذلك فإن الدستور صيغة ماركسية اشتراكية قد عفي عليها الزمن.
- إن في الدستور مواد تتعارض مع الشريعة الإسلامية وقال الفريق المعارض ان العلماء الإجماع قد حددها بوضوح وهم أصحاب الكلمة الفاصلة وعلى الجميع الاستجابة لرأيهم والأخذ به لأنه حكم شرعي (صوت اليمن، 1991)، وقد اتفق في تحديد بلورة ملامح هذا الفريق الأحزاب والتنظيمات السياسية التالية التجمع اليمني للإصلاح، ورابطة أبناء اليمن، وحزب الحق، والتجمع الوطني اليمني وحزب جبهة التحرير، وحزب العمل الإسلامي، واتحاد القوى الشعبية، والحزب الديمقراطي الناصري، والحزب الجمهوري، واتحاد القوى الثورية الإسلامية، وجبهة قوى الوحدة، وحزب المنبر الحر، وتنظيم النهضة اليمني، وحزب الشورى اليمني (بركات. وآخرون، 1991)، وقد طرح هذا الفريق المعارض ملاحظات حول بعض نصوص ومواد الدستور التي تلخصت في الآتي:
- إن نص المادة الثالثة من الدستور تنص على: (أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع) ويرى الفريق المعارض ضرورة تعديلها إلى: (أن الشريعة الإسلامية المصدر الوحيد للتشريعات الإسلامية، بل مصدر للتشريعات جميعاً) على اعتبار أن هناك مصادر فرعية أخرى قد تكون متعارضة أو متناقضة مع الإسلام كالتشريع الاقتصادي الاشتراكي.
- إن المادة الرابعة من الدستور تنص على: (أن الشعب مالك السلطة ومصدرها يمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء، والانتخابات، العامة، كما يزاولها بطريقة غير مباشرة عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعن طريق المجالس المحلية المنتخبة) ويرى الفريق المعارض ضرورة إضافة عبارة: (ولا يجوز سلب هذا الحق أو توظيفه لمصالح فرد أو مجموعة خاصة).
- إن المادة السادسة من الدستور تنص على: (يقوم الاقتصاد الوطني على المبادئ التالية:
- العدالة الاجتماعية الإسلامية في العلاقات الإنتاجية والاجتماعية.

- بناء قطاع عام متطور قادر على امتلاك وسائل إنتاجية رئيسية.
- صيانة الملكية الخاصة فلا تمس إلا لمصلحة عامة وتعويض عادل وفقاً للقانون.
- توجيه كل هذه العلاقات والطاقت لضمان بناء اقتصاد وطني قادر ومتحرر من التبعية، وتحقيق تنمية شاملة تكفل علاقات اشتراكية مستلزمة التراث العربي الإسلامي وظروف المجتمع اليمني).

إذ يرى الفريق المعارض أن هذه المادة قد حصرت مفهوم العدالة الاجتماعية في العلاقات الإنتاجية الاجتماعية فقط بمعنى توزيع الإنتاج بطرق عادلة، ولذلك يكتفى بعبارة: (العدالة الاجتماعية الإسلامية) بمعنى حذف كلمة الاشتراكية، وقد ركز هذا الفريق بالضغط على العلماء لإصدار فتوى توجب مقاطعة الاستفتاء على الدستور، وقد صدرت الفتوى في 17/3/1991م.

إن دراسة هذه الحثيات يبرهن أن الفريق المعارض قد جانبه الصواب وركز على حثيات قابلة للتعديل بعد إجراء الانتخابات النيابية الأولى للجمهورية اليمنية، وأن سلوكه في الإصرار على المقاطعة وإصدار فتاوى التحريم كانت بمثابة الضربة التي قضت على مصداقيته أمام جمهور المستفتين، بالرغم من أنه سلك كل الطرق المتاحة من أجل إيصال ملاحظاته وأراءه إلى الجماهير، حيث كان من أبرزها المساجد ووسائل الإعلام المختلفة والمنشورات والندوات والحلقات النقاشية والزيارات الميدانية لعقد لقاءات مع المواطنين وعمل على تسيير المظاهرات، كما شارك الفريق المعارض في النقاش الذي تبنته وسائل الإعلام الرسمية حيث قام تلفزيون القناة الفضائية الأولى في شهر فبراير 1991م بإعداد وعرض (11) ندوة سياسية شاركت فيها شخصيات من الأحزاب المؤيدة للدستور وشخصيات من الأحزاب المعارضة بهدف إتاحة الفرصة لكل اتجاه لطرح وجهة نظره والرد في نفس الوقت على ادعاءات الاتجاه الآخر من منطلق حق كل تيار سياسي في الاستفادة من أجهزة الإعلام الرسمية بشكل مساو لغيره من التيارات الأخرى (الكيم، 1996)، وعلى ضوء ذلك يتضح أن محاولات الفريق المعارض للدستور والمقاطع الاستفتاء عليه لم تكن موفقة، لأنها من وجهة نظر الباحث قد غلبت المصالح الحزبية الضيقة القائمة على الاتجاه التقليدي الذي يرفض الانفتاح على المستقبل وسعت إلى جلب المنفعة الضيقة جداً على حساب درء المفسدة.

إن التدقيق في حثيات الفريق المعارض للاستفتاء على مشروع دستور دولة الوحدة اليمنية سيجد أن البعد السياسي في قضية الوحدة التي من أجلها قامت الثورة اليمنية مفقود ولا أثره في تلك الاعتبارات التي يقدمها للشعب ومحاولة إقناعه بصوابها، في حين أن المؤتمر الشعبي العام ورئيس مجلس الرئاسة قد بذلوا كل السبل التي تضمن إجراء تعديل الدستور عبر المؤسسة الشرعية المتمثلة في مجلس النواب المنتخب وحاول قطع الطريق على الذين دخلوا الوحدة هروباً من الانهيار والطوفان السياسي والاقتصادي الذي كان يهدد الحزب الاشتراكي اليمني نتيجة لانهيار المنظومة الاشتراكية (الشميري، 1995)، وكانت المواجهات الإعلامية واسعة الطيف التي شهدتها فترة الإعداد للاستفتاء على مشروع الدستور، ويرى بعض الباحثين أن الاستجابة التي جاءت لصالح الاستفتاء على مشروع دستور دولة الوحدة كان نتيجة لنزول مجلس الرئاسة عند إرادة الجماهير التي رأت في الوحدة شخصيتها وهويتها الحقيقية، وأنها اللبنة الأولى في صرح الوحدة العربية الشاملة لبناء جسر التوحد الإسلامي.

#### الأبعاد الاستراتيجية للاستفتاء على الدستور:

إن الأبعاد الاستراتيجية للاستفتاء على دستور دولة الوحدة اليمنية غير خافية على القوى السياسية في الساحة اليمنية، لأنها وضحة خصوصاً إذا ما تم التركيز على البعد الوحدوي على اعتبار أن الجهود الوحدوية قد أخذت وقتاً طويلاً، حيث مرت الوحدة اليمنية بمنعطفات خطيرة وصلت في بعض المراحل حد الاقتتال بين شطري اليمن، ناهيك عن أطماع الجوار الجغرافي والإقليمي والعالمي، بل أن القوى السياسية تدرك أن إعادة لحمة الشعب اليمني الواحد قد تمت 22 مايو 1990م في زمن أطلق عليه الباحث في مؤلفاته ودراساته مصطلح اللحظة الكونية التي استغلها اليمنيون في فترة انشغال العالم بانهيار الاتحاد السوفييتي (سابقاً) وحرب العراق وإيران والكساد الاقتصادي الذي رافق تلك المرحلة، ناهيك عن الضغوط الداخلية من القوى التي رفضت الوحدة مع من أطلقت عليه مصطلح الإلحاد، حيث كانت هذه النقطة من أكبر التحديات التي تصدى لها صانعو الوحدة اليمنية، بالإضافة إلى ضغوط الجوار الجغرافي الذي كان يرى أن وحدة شطري اليمن خطر على أمنه الوطني دون إدراك لأبعاد الأمن القومي العربي الواحد، والدراسة هنا ليست بصدد مناقشة الأفعال المعارضة للوحدة اليمنية، غير أن الإشارة لتلك الأحداث من أجل تبصير القارئ الكريم بخطورة كل ذلك وكيف تجاوزها اليمنيون وأعلنوا وحدتهم ووصلوا إلى الاستفتاء على دستور دولتهم الحديثة.

إن قدرة فريق الوحدة على تفعيل الاتصال السياسي في مختلف مراحل العمل الوحدوي قد مكنته من تجاوز تلك العقبات، وقد برز تأثير الاتصال السياسي على القوى السياسية في مرحلة الاستفتاء، حيث أن القوى السياسية المناهضة للوحدة قد ضعفت موقفها وخفت تأثيرها، واستطاع المؤيدون للدستور كشف ما تخفت خلفه القوى المعارضة للوحدة عندما حان استحقاق الاستفتاء على دستور دولة الوحدة اليمنية الذي يعد ثمرة الإرادة اليمنية التوافقية لبناء يمن واحد على طري الوحدة العربية، الأمر الذي وضع الفريق المعارض في موضع المماحكة وإظهار المبررات غير المنطقية التي كانت أشد ضعفاً أمام قوة مبررات واستجابة الفريق المؤيد للدستور لتنفيذ كل ما طرح من الملاحظات في أول تعديل دستوري بعد الانتخابات النيابية الأولى للجمهورية اليمنية، وهو ما أثر على شعبيته ودفع الكثير من المنتمين لذلك الفريق إلى التصويت بنعم لصالح الاستفتاء على الدستور.

إن تأثير الاتصال السياسي على القوى السياسية المعارضة للاستفتاء قد برهن على انحياز هذا الفريق إلى الانغلاق والتخلف، وبين بجلاء تدني الرؤية المستقبلية لأجيال اليمن الجديد، وعدم الرغبة في المضي قدماً في تطوير الحياة السياسية في اليمن والبقاء حيث انتهى الآخرون، فبالرغم من اشتغال الفريق المقاطع للاستفتاء على تنشيط الاتصال السياسي بكل أنواعه إلا أن ذلك الفعل قد كشف حقيقة الدعوة للمقاطعة باعتبارها امتداد للخارج الذي أظهر تبرماً من الوحدة اليمنية ودفع بتلك القوى إلى رفض الاستفتاء على الدستور مستخدماً كل وسائل الضغط على جمهور المستفتين التي تدرج من الإغراءات على الترهيب باستخدام الفتاوى الدينية التي حرمت الاستفتاء على دستور دولة الوحدة اليمنية، وهو عكس ما أحدثه الفريق المؤيد للدستور في تفعيل الاتصال السياسي، إذ اعتمد على شرح الحقائق والاستعداد المطلق للاستجابة لكافة الملاحظات للتعديل الدستوري الذي سيجري عقب الانتخابات النيابية الأولى 1993م، وبناءً عليه فإن الدراسة قد ناقشت حيثيات الفريقين وتفعيلهما للاتصال السياسي وبرزت إخفاق الفريق المعارض بسبب ضعف الرؤية المستقبلية لأبعاد الاستفتاء على دستور دولة الوحدة اليمنية وتفعيله للاتصال السياسي بهدف التحريض وخدمة الأجندة الخارجية دون اعتبار للإرادة الشعبية التي ناضلت من أجل اللحمة اليمنية الأمر الذي فضح النوايا غير السوية تجاه مستقبل الأجيال اليمنية التي ينبغي أن تصون الوحدة، كما أظهرت الدراسة صواب الرؤية للفريق المؤيد للاستفتاء والتي اتضحت في النتائج الميدانية، وهو ما سنستعرضه في المبحث الآتي:

#### المبحث الرابع: نتائج الاستفتاء على مشروع دستور دولة الوحدة

إن نتائج الجدول السياسي الذي شهدته اليمن خلال الفترة الانتقالية قد تمثلت في أمرين: أولهما تحديد عملية الاستفتاء على مشروع دستور دولة الوحدة بمظهرين هما: (نعم) أو (لا) وإرفاق استمارة ملاحظات، وثانيهما: تحديد زمن إجراء الاستفتاء في يومي 15، 16 مايو 1991م، وقد تم الاستفتاء في هذا التاريخ بمقاطعة الفريق المعارض، حيث بلغ عدد المسجلين في الاستفتاء الشعبي العام (1.890.646) مستفتياً شارك منهم (1.364.788) مشاركاً وأسفرت عن حصول الدستور على 98.3% من إجمالي الذين أدلوا بأصواتهم (بنعم)، فيما بلغت نسبة الذين عارضوا وصوتوا بـ(لا) 1.5%، وبلغت نسبة المشاركين 72.2%، فيما بلغت نسبة الذين لم يدلوا بأصواتهم 27.8% من إجمالي عدد المسجلين (الشرعي، بدون).

الجدول رقم (1) - الجدول من إعداد الباحث.

المسجلين في الاستفتاء	الذين أدلوا بأصواتهم	نسبة المشاركة	عدد المتغيبين	نسبة الذي قالوا (نعم)	نسبة الذي قالوا (لا)	نسبة الأراء الباطلة
1.890.646	1,364,788	%72.2	525858 بنسبة %27.8	%98.3	%1.5	%02

وتعد عملية الاستفتاء العام على بنود دستور دولة الوحدة اليمنية استفتاء شعبي عام على الوحدة التي تحققت بالطرق السلمية، وهي الحقيقة التي ربما لم يدركها الفريق الذي أعلن مقاطعته للاستفتاء العام، ويرى بعض الباحثين أن الفريق المعارض للاستفتاء على الدستور أكثر حركة في أوساط الجماهير إلا أن مصداقية وإقناع الفريق المؤيد للدستور كانت أكثر تأثيراً وقرباً من إرادة الجماهير ورغبتهم في الحفاظ على وحدة اليمن، الأمر الذي أوصل الفريق المعارض للدستور إلى الإعلان عن مقاطعة الاستفتاء عليه، وقد استخدم الفريق المعارض وسائل متعددة لمعارضة الاستفتاء وكان من أبرزها المساجد والملصقات الدعائية التي علقت في المراكز الانتخابية فوق صناديق الاقتراع (الشرعي، بدون)، تطالب الناخبين بعدم الاستفتاء على مشروع الدستور، وهو ما أعطى مؤشراً واضحاً في تلك الفترة باتجاه رفض هذا الفريق لاي تحديث سياسي مستقبلي وأن هذا الفريق يسيّر باتجاه التقليدية ويرفض الرأي الآخر، وهنا فإن الباحث يرى في اتخاذ قرار المقاطعة للاستفتاء من قبل الفريق المعارض خطأ تاريخي أثر بشكل سلبي على شعبيته وأعاق حركته المستقبلية، لأن القرار الذي اتخذ لم يكن مبنياً على دراسة

علمية سياسية معتمدة على الواقع، بل ربما تجاهل الإرادة الجماهيرية واعتمد على حالة عدم الثقة والشك في بعض القيادات الحزبية من النظامين السابقين، حيث أن اتصاله السياسي قد انحصر تأثيره في نسبة الذين صوتوا بـ(لا) هي 1.5%، أما الذين لم يدلوا بأصواتهم والبالغ نسبتهم 27.81% فإن عدم إدلائهم بأصواتهم يخضع لظروف عديدة منها صعوبة المواصلات وتباعد المراكز الانتخابية والظروف الاجتماعية وعدم قدرة الاتجاهين في الوصول إليهم ولا يمثلون الاستجابة لإصرار الفريق المقاطع، لأن المقاطعة التي أعلنها الفريق المعارض لمشروع الدستور كانت شكلية، ولم تكن عملية الدعوة للمقاطعة إلا لتغطية الفشل، لأن الدعاية التي أعلنها كانت توضع حتى على صناديق الاقتراع في المراكز الانتخابية للتحريض من أجل التصويت بـ(لا).

والخلاصة أن الفريق المعارض للدستور لم يكن موفقاً في أدائه السياسي أثناء الحوار الذي شهده اليمن بشأن مشروع دستور دولة الوحدة، ولم يدرك الأبعاد السياسية لعملية الاستفتاء أو ربما أدركها، ولكنه تجاهلها ورأى أن يمارس دوراً ضاعطاً على المقترعين وربما يحقق نسبة عالية من الذين لم يدلوا بأصواتهم في عملية الاستفتاء، وكان الشارع السياسي اليمني قد سبق الفريق المعارض في مستوى فهم الأبعاد السياسية للاستفتاء التي تبينتها في النسب التالية لكل محافظات الجمهورية اليمنية على النحو التالي:

الجدول رقم (2) الاتي بين حجم الإقبال على عملية الاستفتاء على مشروع دستور دولة الوحدة اليمنية على مستوى كل محافظة في الجمهورية اليمنية، وهو ما يعكس فشل الفريق المعارض للاستفتاء، وعدم جديته في الاستجابة لأهمية الوحدة اليمنية وحماية مستقبل أجيال اليمن، وأن المؤشرات تبرز الفريق المعارض للاستفتاء في حالة التمزق وعدم الاتفاق على رؤية موحدة تخدم اليمن الواحد والموحد.

الجدول رقم (2) - الجدول من تصميم الباحث

م	المحافظة	النسبة	ملاحظات
1	أمانة العاصمة	97%	
2	عدن	98.9%	
3	صنعاء	97.2%	
4	أبين	99.4%	
5	تعز	98.2%	
6	لحج	99.5%	
7	الحديدة	98.3%	
8	حزموت	99.6%	
9	اب	98.9%	
10	شبوثة	99%	
11	ذمار	98.1%	
12	المهرة	99.8%	
13	حجة	98.1%	
14	البيضاء	98.5%	
15	المحويت	95.2%	
16	صعدة	97.8%	
17	الجوف	97.8%	
18	مأرب	96.2%	

إن الدراسة المنهجية لنتائج الاستفتاء على دستور دولة الوحدة اليمنية تقدم دلالات شديدة الأهمية على الرغبة المطلقة للإرادة الشعبية صاحبة المصلحة الحقيقية في وحدة الأرض والإنسان في دولة يمنية قادرة على توحيد مقومات القوة القومية التي ترسم مكانة اليمن في خارطة العلاقات الدولية المعاصرة، حيث أن هذه النسب قد بينت أبعاداً سياسية هامة من أهمها:

- تمسك المكونات البشرية في المحافظات الجنوبية والشرقية فيما كان يعرف بالشرط الجنوبي من اليمن بالوحدة اليمنية واعتبارها القوة القادرة على تمكين الجمهورية اليمنية من أخذ مكانتها بين دول العالم، وقد برهن اليمنيون على ذلك اليقين الأزلي من خلال نتائج الاستفتاء، حيث أن أعلى نسب التصويت لصالح الدستور قد ظهرت في تلك المحافظات.

- إن الاستفتاء على مشروع دستور دولة الوحدة استفتاء شعبي عام على الوحدة اليمنية التي تحققت بالطرق السلمية بعد نضال طويل حقق حلم اليمنيين كافة وأعطى نتيجة عملية مفادها أن وحدة اليمن قدر ومصير لا تراجع عنه مهما كان الثمن.
- إن ما أحدثه الاتصال السياسي من التأثير على القوى السياسية في عملية الاستفتاء على دستور دولة الوحدة اليمنية قد عرى القوى السياسية المعارضة وكشف ولاءها لغير اليمن وأفقدتها شعبيتها التي ستظهر تبعاته في المراحل القادمة من التجربة السياسية اليمنية، حيث يتوقع الباحث أن شعبية تلك القوى ستتراجع إلى حد كبير، وأن تلك القوى ستسلك سبل تحالف المتناقضات التي لا تمتلك رؤية بناء الدولة اليمنية بقدر ما تتفق على إحداث الفوضى واللجوء إلى التخريب وتعطيل عجلة التنمية في البلاد.
- إن الاستفتاء الشعبي العام بنتائجه الإيجابية يعد انتصار للإرادة اليمنية الكلية التي ترفض التدخلات الخارجية في الشأن اليمني أياً كانت، وترفض أية محاولة انفصالية في المستقبل.

إن من نتائج نجاح الاستفتاء على دستور دولة الوحدة اليمنية استقرار مؤسسات الدولة وتنظيم المرحلة الانتقالية وإصدار التشريعات القانونية المنظمة للحياة السياسية والاجتماعية، بل أن من أبرز نتائج الاستفتاء هو إجراء الانتخابات النيابية الأولى للجمهورية اليمنية في 18/6/1992م صدر قانون الانتخابات العامة والاستفتاء، ثم صدر قرار جمهوري بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات في 17/8/1992م وتم تقسيم الجمهورية اليمنية إلى 301 دائرة انتخابية، ثم أجريت أول انتخابات نيابية للجمهورية اليمنية في 27 أبريل 1993م، حيث أفرزت مرحلة الترشح مشاركة (20) حزباً وتنظيماً سياسياً، استطاعت ثمانية منها الحصول على مقاعد في مجلس النواب، حيث أسفرت نتيجة الانتخابات عن بروز ثلاث قوى سياسية رئيسية هي المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي اليمني، ورغم ذلك لم يحصل أي منهم على الأغلبية التي تمكنه من تشكيل الحكومة الأمر الذي أدى لتشكيل أول ائتلاف حكومي للجمهورية اليمنية بين القوى السياسية الثلاث التي أفرزتها الانتخابات النيابية الأولى، كما كان من نتائج تلك الانتخابات فوز ثمانية أحزاب والتنظيمات السياسية أخرى تضمنها الجدول الآتي:

الجدول رقم (3) بين الأحزاب والتنظيمات السياسية التي فازت بمقاعد في السلطة التشريعية

م	اسم التنظيم السياسي	عدد المقاعد التي حصل عليها	عدد الأصوات
1	المؤتمر الشعبي العام	122 مقعداً	640.522 صوتاً
2	الحزب الاشتراكي اليمني	56 مقعداً	413.984 صوتاً
3	التجمع اليمني للإصلاح	63 مقعداً	282.545 صوتاً
4	المستقلون	48 مقعداً	606.201 صوتاً
5	حزب البعث العربي الاشتراكي	7 مقاعد	80.362 صوتاً
6	حزب الحق	مقعدين	18.659 صوتاً
7	التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري	مقعد واحد	52.303 صوتاً
8	الحزب الديمقراطي الناصري	مقعد واحد	4.576 صوتاً
9	تنظيم التصحيح الشعبي الناصري	مقعد واحد	6.191 صوتاً

إن دراسة نتائج الانتخابات النيابية الأولى للجمهورية اليمنية قد برهنت على البعد الاستراتيجي للوحدة اليمنية، ورسخت المفهوم العملي للمشاركة السياسية وعززت حق الشعب في امتلاك السلطة وأعطت مؤشراً قوياً على قدرة الشعوب في تحقيق الاختيار الحر لمن يديرون شؤون الدولة.

### الخاتمة واستشراف المستقبل:

إن ما تم مناقشته في هذه الدراسة يعد إجابة منهجية على التساؤلات التي أثارها الدراسة من خلال التعرف على الاستفتاء وكيفية تنفيذه وما هيته في اللغة والاصطلاح، حيث ناقشت الدراسة أشكال الاستفتاء ووقفت أمام الاستفتاء الدستوري الذي نفذ سنة 1991م، كما استعرضت الدراسة أنواع الاتصال السياسي وكيفية استفادة القوى السياسية اليمنية منه في عملية الإعداد والتهيئة للاستفتاء على دستور دولة الوحدة اليمنية، ناهيك عن ما قدمته الدراسة من تحليل منهجي لنتائج الاستفتاء وبيان أهمية تلك النتائج، بالإضافة إلى كل ذلك يرى الباحث إن نتائج الدراسة التحليلية تكمن في مناقشة الفرضيات التي طرحت في مقدمة

الورقة البحثية، حيث أشارت **الفرضية الأولى إلى:** أن الاستفتاء على دستور دولة الوحدة اليمنية بمثابة الاستفتاء على الوحدة، وهو ما تم إثباته من خلال دراسة حيثيات القوى السياسية المتنافسة على الاستفتاء، إذ بينت الدراسة أن الحوار الودي الطويل قد أنتج اتفاقات فرضت الالتزام بتنفيذها ومنه الاستفتاء على دستور دولة الوحدة كما تم الاتفاق عليه وأية ملاحظات سيتم استيعابها في التعديلات التي ستتم عقب إجراء الانتخابات النيابية الأولى للجمهورية اليمنية.

**أما الفرضية الثانية فقد أشارت إلى أنه:** كلما تفاعلت القوى السياسية اليمنية مع الاتصال السياسي كلما تحقق الاستقرار المنشود، حيث تبين صحة الفرضية من خلال حالة الاستقرار السياسي الذي رافق مراحل الاستفتاء الشعبي، رغم أن الفريق المعارض قد سلك كل السبل التي كان يستشف منها المحللون السياسيون أن الوضع سينفجر ولا يتم الاستفتاء، إلا أن إصرار القوى السياسية على استخدام الاتصال السياسي كأداة فعالة لإقناع جمهور المستفتين قد حال دون التعثر، حيث بينت الدراسة أن الأمر بيد الشعب الذي تفاعل وأقبل على الاستفتاء بشكل غير مسبوق، ولعل ما يدل على صحة الفرضية هي تلك النسب التي وردت في الجدول رقم (1) التي بينت نسب المشاركة الفاعلة في عملية الاستفتاء على دستور دولة الوحدة اليمنية في يومي 15، 16 مايو 1991م، وكذلك الجدول رقم (2) الذي بين النسب التي حصل عليها الدستور على مستوى كل محافظة في الجمهورية اليمنية.

**فيما أشارت الفرضية الثالثة إلى أن:** نجاح الاستفتاء الشعبي العام على مشروع دستور دولة الوحدة تثبت لأركان الدولة اليمنية الحديثة، وقد ثبت صحة الفرضية من خلال ما استعرضته الدراسة من حيثيات العملية التي لامست رغبة الشعب في الحفاظ على الوحدة اليمنية وعدم التفريط فيها لأي سبب كان، حيث أنصت الشعب بعناية لحيثيات الفريقين المتنافسين على الاستفتاء واستجاب لحيثيات الفريق المؤيد للاستفتاء، لأنه وجد فيها طموحه ومكانة اليمن في العلاقات الدولية وحماية مستقبل الأجيال اليمنية، إذ أبرزت الدراسة هذه الاستجابة من خلال جدول النسب العالية التي صوتت بـ (نعم) للدستور، الأمر الذي يؤكد أن مستقبل الوحدة اليمنية ينطلق صوب التعافي وصناعة تجربة يمنية تستحق الاقتداء.

### الاستنتاجات

لقد أظهرت الدراسة المنهجية مكامن الضعف والقوة في كيفية أداء الاتصال السياسي من قبل القوى السياسية اليمنية في عملية الاستفتاء على دستور دولة الوحدة خلال الفترة من 1990م إلى 1993م، وبرهنت الدراسة من خلال تتبع نشاطات القوى السياسية اليمنية في تلك المرحلة وخرجت بالنتائج التالية:

- إن الاتصال السياسي الناجح يتطلب الالتزام برغبة الشعوب في حقها في ممارسة السطلة بما يحقق الإرادة الكلية لتلك الشعوب.
- إن القوى السياسية اليمنية التي التزمت بالإرادة الكلية للشعب اليمني المتمثلة في جدية الحفاظ على الوحدة اليمنية قد حققت النجاح الذي فاق التوقعات، وتجاوز رهانات القوى المعارضة للدستور.
- إن القوى السياسية التي تفوقت في أدائها للاتصال السياسي في عملية الاستفتاء على دستور دولة الوحدة اليمنية قد برهنت على قدسية الولاء لله ثم لتراب الدولة اليمنية الواحدة والموحدة وجذرت ارتباطها بالإرادة الجماهيرية صاحبة المنفعة الحقيقية في الاستفتاء.
- إن القوى السياسية التي عارضت وحاولت التحريض لمقاطعة الاستفتاء قد جانبها الصواب وانحازت لغير المصلحة الكلية للشعب اليمني، وهو ما أفقدها شعبيته.
- إن القوى السياسية التي عارضت الاستفتاء على دستور دولة الوحدة اليمنية قد حكمت على نفسها بالجمود كونها لا ترغب في تحقيق إرادة الشعب.
- إن التحالفات المستقبلية للقوى السياسية المعارضة للاستفتاء على دستور دولة الوحدة اليمنية لن تكن إلا مع القوى التي لا تمتلك الرؤية المستقبلية لوحدة اليمن، وقد تلجأ إلى إحداث الفوضى من باب الانتقام.
- إن شعبية القوى السياسية المعارضة للدستور ستتناقص من تجربة لأخرى.

## التوصيات

- في ختام هذه الدراسة المنهجية أضع جملة من التوصيات التي أرى ضرورة الالتزام بها خلال المرحلة المقبلة من العمل السياسي من أجل الحفاظ على الدعم الجماهيري كون الشعب هو صاحب القرار وذلك من خلال الآتي:
- على القوى السياسية التي عارضت الاستفتاء أن تدرك أهمية تحقيق الإرادة الجماهيرية، وأن تصحح أخطاءها وأن تجعل الولاء لله ثم لقدسية التراب اليمني همها الأكبر في كل مراحل العمل السياسي.
  - على القوى السياسية كافة أن تعيد ترتيب أولوياتها بما تتطلبه المرحلة المقبلة من العمل الوطني، وأن تكثف من تفعيل الاتصال السياسي مع كل المكونات البشرية والجغرافية للجمهورية اليمنية.
  - على القوى السياسية أن تدرك أن بقاءها مرهون بديمومة الوحدة اليمنية ومنع الانفصال والحفاظ على تقاليد العمل الشوروي الديمقراطي الحر الذي يمكن الشعب من حق الاختيار المباشر.
  - على القوى السياسية أن تسخر السياسة لخدمة الدين وأن تكف التيارات الدينية عن تسخير الدين لخدمة السياسة، لأن الشعب اليمني قد شب عن الطوق ولن يقبل المزايمة أو الاستغلال الذي يرفضه الإسلام عقيدة وشريعة.
  - على القوى السياسية الالتزام المطلق بأهداف الثورة اليمنية الأم سبتمبر وأكتوبر عامي 62-1963م.
  - على صانع القرار السياسي الاستفادة من الدراسات العلمية والأخذ بما جاء فيها من التوصيات العلمية.
  - على كافة القوى السياسية أن ترفض التدخلات الخارجية أيأ كان شكلها في الشأن الداخلي اليمني.
  - على العالم بأسره أن يترك لليمنيين معالجة مشكلات اليمن لأنهم أدري بأولويات بلادهم.
- في ختام هذه الدراسة المنهجية أدعو الخالق جل في علاه أن يحفظ اليمن واحداً موحداً وقادراً ومقتدراً إنه على كل شئ قدير.

## المراجع

- بدوي، ثروت. (1976). اصول الفكر السياسي، دار النهضة العربية.
- بركات، وآخرون. (1991). الاستفتاء على الدستور، اللجنة العليا للاستفتاء على الدستور بصنعاء.
- بن جديد، رحمة. (2025). أدوات الاتصال السياسي في الحملات الانتخابية – دراسة تحليلية مقارنة بين المناظرات الرئاسية الأمريكية 2024م. مجلة حوليات جامعة الجزائر، 333-344.
- الجرف، طعيمه. (1987). نظرية الدولة والمبادئ العامة للأنظمة السياسية ونظم الحكم، دار النهضة بالقاهرة.
- الحلو، ماجد. (بدون). الاستفتاء الشعبي بين الأنظمة الوضعية والشريعة الإسلامية. مكتبة المنار الإسلامية.
- خضر، طارق. (1986). دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي- دراسة مقارنة، دار نافع للطباعة والنشر.
- الشرعي، أحمد. (بدون). اليمن الدورة الانتخابية الكاملة، المركز العام للدراسات والبحوث بصنعاء.
- الشميري، غالب. (1995). سقوط الشيوعية في الجمهورية اليمنية ومساوئ الناصرية، دار المجد للطباعة والنشر بصنعاء.
- عبدالحميد، محمد. (1997). نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، عالم الكتب بالقاهرة.
- العثري، علي. (2021). النظام الانتخابي وتدابير الصراع السياسي في اليمن دراسة تحليلية للعملية الديمقراطية (1993م - 2009م). مجلة الجامعة اليمنية العلمية المحكمة، ع(6)، 67-103.
- العثري، علي. (2024). دور الاتصال السياسي في الحملات الانتخابية دراسة تحليلية لتجربة المشاركة السياسية في اليمن خلال الفترة من 1990 إلى 2006م. المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات العلمية، 6(61)، 327-354.

- عصفور، سعد. (1980). المبادئ الأساسية في القانون الدستوري والنظم السياسية، منشأة المعارف الاسكندرية.
- فهمي، مصطفى. (1985). النظرية العامة للدولة في الديمقراطية الغربية، والديمقراطية الماركسية، والاسلام، منشأة المعارف بالاسكندرية.
- الكميم، عبدالعزيز. (1996). الوحدة اليمنية دراسة سياسية في عوامل الاستقرار والتحديات، الأفاق للطباعة والنشر بصنعاء.
- المعاني، معجم. (2026). الجامع تعريف الاستفتاء لغة (في الفقرة رقم (10) متوفر تاريخ الزيارة 2026/1/9م، <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%81%D8%AA%D8%A7%D8%A1/>
- المودع، عبدالناصر. (2020). دليل المصطلحات السياسية (ط.4)، مركز التنمية المدنية صنعاء.
- الهيتي، هادي. (1998). الاتصال والتغيير الثقافي، سلسلة الموسوعة الصغيرة.